

بسم الله الرحمن الرحيم

=====

دولة الكويت

ديوان المحاسبة

مراقبة المناقصات

=====

توجيهات ديوان المحاسبة

بالنسبة للارتباط في الأوامر التفسيرية والتعويضات وتمديد العقود

=====

نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة في المادة

(١٣) منه على أن تخضع لرقابة الديوان المسبقة المناقصات الخاصة بالتوريدات والأشغال العامة إذا بلغت قيمة المناقصة الواحدة مائة ألف دينار فأكثر، وأوجب على الجهة صاحبة المناقصة الارتباط أو تعاقد مع المتعهد أو المقاول الذي رؤى أرساء العطاء عليه إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة بالديوان طبقاً لنظام العمل به .

كما نص في المادة (١٤) على أن " تسرى أحكام المادة السابقة على كل مشروع ارتباط أو تعاقد أو مقد يكون من شأن إبرامه ترتيب حقوق والتزامات مالية للدولة أو غيرها من الأشخاص المعنوية العامة أو عليها إذا بلغت قيمة الارتباط أو الاتفاق أو العقد مائة ألف دينار فأكثر " .

ونظراً لاشتغال الشروط المتعلقة بالمناقصات والممارسات والعقود التي تبرمها الجهات على نصوص ترخص لهذه الجهات بإدخال تعديلات على المناقصة أو الممارسة أو العقود بأوامر تفسيرية ، أو ترتيب تعويضات لها أو عليها في حالات معينة ، أو تقضى باعتبار العقد ممتداً لفترة أخرى إذا لم تخطر الجهة المتعاقدة الآخر قبل أجل محدد بعدم رغبتها في تمديده .

ولما كان الأمر التفسيري أو تمديد العقد أو الاتفاق على التعويضات يعتبر ارتباطاً جديداً يترتب التزاماً مالياً على الجهة الإدارية أو عليها حسب الأحوال وكان حق الجهة الإدارية بمقتضى شروط المناقصة أو الممارسة أو العقد في إبرام هذا الارتباط لا يتعارض مع التزامها باتباع القواعد والأجراءات المقررة في القوانين في هذا الشأن .

واذ كان قانون ديوان المحاسبة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ قد أوجب فى
المادتين (١٣) ، (١٤) على الجهة الادارية الحصول على ترخيص من
الديوان قبل أى ارتباط أو عقد أو اتفاق تبلغ قيمته مائة ألف دينار فأكثر .

لذلك - يرجو الديوان مراعاة الحصول على ترخيص منه قبل الارتباط
بالنسبة للأوامر التفيذية وتمديد العقود واتفاقات التعويض اذا بلغت قيمة هذا
الارتباط مائة ألف دينار فأكثر مع مراعاة ارسال الأوراق الى الديوان فى حالة
الرغبة فى تمديد مدة العقود قبل الأجل المقرر لامتدادها بوقت كاف .